الأمم المتحدة

A/RES/57/298

Distr.: General
6 February 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٢٢ (ل) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/57/L.72 و Add.1 و A/57/L.73)]

٥٧/٢٩٨ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إطار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي وقِّع في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣[١]، وكذلك إلى قراراتها بشأن التعاون بين المنظمتين،

وإذ تشير أيضا إلى المبادئ المجسَّدة في وثيقة هلسنكي الختامية وفي الإعلان الذي صدر في مؤتمر قمة هلسنكي عام ١٩٩٢ عن رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وجاء فيه أنهم يعتبرون المؤتمر ترتيبا إقليميا بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويشكِّل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي[٢]،

وإذ تقر بتزايد مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إقرار وصون السلام والأمن الدوليين في منطقة تلك المنظمة من خلال الأنشطة في مجالي الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك من خلال أنشطة المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية، وإدارة الأزمات، والإصلاح بعد انتهاء حالات الصراع، فضلا عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح،

وإذ تشير إلى ميثاق الأمن الأوروبي المعتمد في مؤتمر القمة المعقود في اسطنبول، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الذي يؤكد مجددا أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة أساسية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية داخل منطقة تلك المنظمة، وأنها أداة رئيسية للإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، والإصلاح بعد انتهاء حالات الصراع،

وإذ تشير أيضا إلى الروابط الخاصة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك بين تلك المنظمة وشركاء التعاون في آسيا، تايلند وجمهورية كوريا واليابان، التي ازدادت تعزيزا في عام ٢٠٠٢،

وإذ تشدد على الأهمية المستمرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام[٣]؛

---

(١) A/48/185، المرفق الثاني، التذييل.

(٢) انظر A/47/361-S/24370، المرفق.

٢ - **تثني** على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للقرارات والإعلانات ذات الصلة التي اعتمدها اجتماع المجلس الوزاري العاشر، الذي عُقد في بورتو، البرتغال، يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ولا سيما ميثاق المنظمة المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب، الذي يؤكد مجددا المبادئ الأساسية الثابتة والدائمة التي توجه جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال، والقرار المتعلق بتنفيذ التزامات المنظمة وأنشطتها في مجال مكافحة الإرهاب، وإعلان بورتو الوزاري، المعنون ''الاستجابة للتغيير''، الذي يشدد على دور تلك المنظمة في تطوير بيئة الأمن الدولي، والقرار المتعلق بوضع استراتيجية تهدف إلى التصدي للأخطار التي تتهدد الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين، والقرار المتعلق بمؤتمر الاستعراض الأمني السنوي، والإعلان المتصل بالاتجار بالأشخاص، والقرار المتعلق بالتسامح وعدم التمييز، والقرار المتعلق بالمعايير الانتخابية، والقرار المتعلق بتعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البعدين الاقتصادي والبيئي، والقرار المتعلق باستعراض دور تلك المنظمة في مجال عمليات حفظ السلام، والبيانات التي صدرت عن المجلس الوزاري بشأن القضايا الإقليمية؛

٣ - **تلاحظ مع التقدير** التحسن الإضافي الذي طرأ على التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك على مستوى الأنشطة المضطلع بها في الميدان؛

٤ - **ترحب**، في هذا السياق، بالاجتماعات التي عقدت بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمينها العام، وتلك التي عقدت بين رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبمشاركة ممثلين رفيعي المستوى للأمم المتحدة في اجتماعات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - **تشيد** بالتعاون الوثيق بين المؤسسات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، من جهة، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من جهة أخرى، وترحب في هذا الصدد بالمشاركة النشطة للممثلين رفيعي المستوى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة[٤] بالأمانة العامة، في أعمال اجتماعها التنفيذي السنوي المتعلق بالبعد الإنساني، الذي مهّد الطريق للوثائق التي اعتمدت في الاجتماع العاشر للمجلس الوزاري المخصص لذلك المجال، وترحب أيضا بمساهمات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في المنتدى الاقتصادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة ٢٠٠٢؛

٦ - **تشجع** على أن تبذل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مزيدا من الجهود لتعزيز استتباب الأمن والاستقرار في منطقة تلك المنظمة من خلال الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، والإصلاح بعد انتهاء حالات الصراع، ومن خلال مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحديد الأسلحة والتدابير الرامية إلى بناء الثقة والأمن؛

---

(٣) A/57/217.

(٤) المعروف سابقا باسم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٧ - **ترحب** بالجهود المبذولة للتشجيع العملي لمفهوم منهاج العمل للأمن التعاوني، الذي اعتمد في مؤتمر قمة اسطنبول في سنة ١٩٩٩، وتشجع على استمرار وضع طرائق للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى؛

٨ - **تثني** على ما قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من عمل يتعلق بتنفيذ خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب[٥]، وبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر بيشكيك الدولي المعني بتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، المعقود في ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اللذين تعهدت بموجبهما الدول المشاركة بالعمل على تعزيز وتطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بينها، ومع الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، من أجل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وترحب بالتقارير التي قدمها الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى المجلس الوزاري العاشر، وإلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، بشأن أنشطة تلك المنظمة في مجال منع ومكافحة الإرهاب، وتشجع على مواصلة تعزيز تعاون هذه الأطراف في مجال تقديم المساعدة إلى الدول المشاركة من أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتمكينها من تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا المجال، وترحب في هذا الصدد بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمنع ومكافحة الإرهاب، بمبادرة من الرئاسة البرتغالية، في لشبونة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والذي سعى، انطلاقا من اعترافه الكامل بالدور الريادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، إلى تعزيز التعاون فيما بين مختلف المنظمات المعنية؛

٩ - **تلاحظ** العملية المتواصلة لإعادة النظر في إدارة وإجراءات عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي شُرع فيها بناء على مبادرة من الرئاسة الرومانية في عام ٢٠٠١، واستمرت في ظل الرئاسة البرتغالية في عام ٢٠٠٢، بغية تعزيز كفاءة تلك المنظمة فيما يخص مسائل الأمن والتعاون في أوروبا، وفي مجابهة الأخطار والتحديات التي تتهدد الأمن والاستقرار في منطقة تلك المنظمة؛

١٠ - **تسلم** بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ القرارات المتخذة لتعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها منتدى سياسيا، وذلك تحديدا من خلال اتباع نهج متوازن حيال أبعادها الثلاثة، وتحيط علما، في هذا الصدد، بتعزيز التعاون في البعدين الاقتصادي والبيئي، وترحب على وجه الخصوص بالتوصيات التي رفعها المنتدى الاقتصادي لسنة ٢٠٠٢ بشأن التعاون من أجل الاستخدام المستدام للمياه وحماية جودتها، وبتوصيات الحلقة الدراسية المعقودة في باريس بشأن الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لتزع السلاح؛

١١ - **تشيد** باعتماد طرائق جديدة للاجتماع التنفيذي السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بالبعد الإنساني، وترحب بالتعاون الوثيق المتواصل بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛

١٢ - **تثني** على العمل الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تطوير قدراتها على مساعدة الدول المشاركة التي ترغب في تعزيز مهاراتها في مجال أنشطة الشرطة؛

---

(٥) انظر وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا MC(9).DEC/1، المرفق.

١٣ - **ترحب** بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى توسيع نطاق الحوار مع الشركاء خارج منطقة تلك المنظمة، مثل شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وشركاء التعاون في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والدول المجاورة لمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تطبيقها في منطقة تلك المنظمة؛

١٤ - **تلاحظ مع التقدير** المشاركة النشطة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو – جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا، والتزامها بمواصلة المساهمة بدرجة كبيرة في الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، والإصلاح بعد انتهاء حالات الصراع في المنطقة، ومن ثم المساعدة على إحلال السلام والاستقرار في المنطقة؛

١٥ - **تثني** على ما قامت به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى سلطات ذلك البلد، من جهود لتشجيع الإصلاح التشريعي وبناء المؤسسات والقدرات، وتلاحظ مع الارتياح التزامهما بتسهيل ترسيخ الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، وذلك بسبل منها، على وجه الخصوص، تدريب قوة شرطة متعددة الإثنيات في جنوب صربيا، بما في ذلك تدريبها على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة؛

١٦ - **تعرب عن تقديرها** لمساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وذلك باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما دورها الكبير في إعداد وتنظيم الانتخابات المحلية التي جرت في كوسوفو في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بهدف توطيد دعائم الاستقرار والرخاء في كوسوفو على أساس من التمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي، مع احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن التزام تلك المنظمة المستمر بتدريب عناصر تضطلع بمهام قوة الشرطة في كوسوفو، تتسم بتعدد الإثنيات وتقوم على جهود المجتمع المحلي، وببناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان؛

١٧ - **ترحب** بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الهادفة إلى المساهمة في تنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المبرم في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، ولا سيما من خلال برامجها لتدريب وإصلاح قوات الشرطة، وبناء الثقة، والعلاقات فيما بين الإثنيات، وتثني على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإسهامها في إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

١٨ - **تثني** على جهود بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى البوسنة والهرسك، في إتمام نقل الإدارة وإجراء العمليات الانتخابية إلى سلطات البوسنة والهرسك، وفقا لاتفاقات سلام دايتون/باريس[٦]، وللدعم الذي قدمته إلى البوسنة والهرسك في التحضير للانتخابات العامة وإجرائها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والتي تمت بصفة عامة بشكل يتفق مع المعايير الدولية لإجراء الانتخابات الديمقراطية، فضلا عما تقدمه من دعم كبير متواصل لعملية خطة تنفيذ قانون الملكية، المقرر إنجازها بحلول سنة ٢٠٠٣.

---

(٦) الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، الموقع بالأحرف الأولى في دايتون، الولايات المتحدة الأمريكية، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي تم توقيعه في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/50/790-S/1995/1999).

١٩ - **تشدد** على أهمية التعاون الإقليمي باعتباره وسيلة لتوطيد علاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية الاقتصادية، وترحب بتنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتباره مبادرة شاملة طويلة الأجل لتعزيز علاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية الاقتصادية، وترحب بالتزام الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساهمة بمزيد من الجهد صوب تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار؛

٢٠ - **تعرب عن قلقها العميق** لأنه على الرغم من الجهود التي بذلتها جمهورية مولدوفا ووسطاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي وأوكرانيا، لم يحرز أي تقدم خلال عام ٢٠٠٢ تجاه التفاوض بشأن تسوية سياسية شاملة لمشكلة الترانسدنيستريان، على أساس الاحترام المتبادل لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية، وتأسف لأنه على الرغم من كل هذه الجهود، يواصل الجانب الترانسدنيستريايي عرقلة عملية التفاوض، وترحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي للوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في سنة ١٩٩٩، في اسطنبول، وترحب أيضا بالتزام الاتحاد الروسي بإنهاء انسحاب القوات الروسية في أسرع وقت ممكن، واعتزامه القيام بذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، رهنا بتوفر الظروف الضرورية؛

٢١ - **تؤيد** الجهود التي تبذلها الرئاسة البرتغالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة بيلاروس للتوصل إلى قرار مقبول للطرفين يتعلق بالوجود الميداني في بيلاروس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٢٢ - **ترحب** بالأنشطة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تشجيع عملية السلام في منطقة تشخينفالي/جنوب أوسيتيا، جورجيا، والمتمثلة في النتائج التي تحققت في الاجتماع الذي عقد في كاستيلو برانكو، البرتغال، والخطوات التي اتخذت لخفض كميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في هذه المنطقة، إلى جانب ما قامت به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى جورجيا من أعمال لتسهيل تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في هذه العملية، ووفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة اسطنبول، تعرب عن تأييدها لرغبة الأطراف في الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بمدة استمرار القواعد العسكرية الروسية في باتومي والخالكالاكي، والمرافق العسكرية الروسية الأخرى، وطرائق عملها، داخل أراضي جورجيا، وتحيط علما بزيارة الخبراء العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لقاعدة غوداوتا في أبخازيا، جورجيا، تلك الزيارة التي اتسمت بالشفافية، والتي شكلت علامة بارزة على الطريق نحو انتقال سريع وقانوني لمرافق غوداوتا؛

٢٣ - **تعرب عن تقديرها** للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أبخازيا، ولا سيما المشاركة النشطة لممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المفاوضات التي أجريت بقيادة الأمم المتحدة، لكنها تعبر عن الأسف لأنه لم يلاحظ تحقيق تقدم كبير في التغلب على حالة الجمود الخطرة التي لا تزال قائمة بشأن المسألة الأساسية في الصراع بين جورجيا وأبخازيا، المتمثلة في الوضع المستقبلي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، وترحب باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لزيادة حجم مشاريعها في أبخازيا، في مجال البعد الإنساني؛

٢٤ - **تثني** على ما قامت به عملية رصد الحدود المنبثقة عن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى جورجيا، وذلك على طول الحدود بين جورجيا وجمهوريتي الشيشان وأنغوشيت التابعتين للاتحاد الروسي، باعتبار ذلك مساهمة مهمة في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة؛

٢٥ - **تلاحظ مع الارتياح** الجهود المتزايدة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشجيع التعاون مع دول آسيا الوسطى الخمس المشاركة، فضلا عن التعاون الإقليمي بين هذه الدول، في جميع أبعاد الأمن، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن التعاون في مضمار المسائل الاقتصادية والبيئية، وتشجع استمرار التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة في هذه المنطقة، وترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز تنفيذ برنامج العمل الذي أقر في مؤتمر بيشكيك الدولي المعني بتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، المعقود تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة، بما في ذلك عقد اجتماع إقليمي للخبراء معني بمكافحة الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في آسيا الوسطى، فضلا عن استعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة في معالجة مسائل معينة تتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي، وبناء المؤسسات، وإصلاح وكالات إنفاذ القانون في دول آسيا الوسطى الخمس المشاركة؛

٢٦ - **تؤيد تماما** أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع في إقليم ناغورني – كاراباخ وما حوله، التابع لجمهورية أذربيجان، وترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن؛

٢٧ - **تعرب عن استمرار قلقها العميق** إزاء عدم تسوية صراع ناغورني – كاراباخ على الرغم من الحوار المكثف الذي أجراه الطرفان والدعم القوي الذي قدمه الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتؤكد من جديد أن الحل الفوري لهذا الصراع المطول سيساهم في إحلال السلام الدائم وتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب القوقاز، وتعيد تأكيد أهمية مواصلة الحوار بشأن السلام، وتهيب بالطرفين مواصلة بذل الجهود للتوصل عما قريب إلى حل للصراع، وذلك على أساس معايير القانون الدولي ومبادئه، وتشجع الطرفين على استكشاف المزيد من التدابير الكفيلة بتعزيز الثقة المتبادلة، وترحب بالتزام الطرفين بوقف إطلاق النار وبالتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة، وترحب أيضا، على وجه الخصوص، بتواصل الاجتماعات بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان، وممثليهما الخاصين، وتشجع الطرفين على مواصلة جهودهما، بدعم قوي من الرئيسين المشاركين، الهادفة إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة؛

٢٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند الفرعي المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢